اسم المصدر: الاقتصادية
التاريـــخ: 24-02-2009 رقم العـدد: 5615 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 69 رقم القصاصة: 1

العمار رئيس اللجنة: سنرفع المقترحات للجهات المختصة

اليوم.. اللجنة الوطنية للمقاولين تقود تحركا لحل أزمة تمويل المشاريع

نمو قطاع المقاولات يعتمد بالأساس على التمويل المصرفي.

دراسة التمويل على هيئة جاري مدين أفضل طريقة تمويل تمنح للمقاولين

سعد العمار

مصرفي سعودي: نتوقع تراجع عديد من البنوك عن القيود التي فرضتها لتقديم التمويل

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 24-02-2009 رقم العدد: 5615 رقم الصفحة: 18 مسلسل: 69 رقم القصاصة: 2

علي المقيلي
من مكة المكرمة

تقود اليوم اللجنة الوطنية للمقاولات في مجلس الغرف السعودية تحركا عاجلا لحل مشكلة عزوف البنوك المحلية عن تمويل شركات المقاولات المنفذة للمشاريع الحكومية والأهلية وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية رغم عدم تأثر البنوك السعودية بها بشكل مباشر. وستبحث اللجنة بحضور أعضائها العوائق التي تعترض المقاولين والتي من أهمها تحفظ البنوك وتشديد إجراءاتها عند إصدار ضمانات وقروض تمويل، خاصة لصغار المقاولين، وارتفاع نسبة الأرباح لمستويات عالية جدا تصل في بعض الأحيان إلى 12 في المائة وهي فائدة يعدها المقاولون عالية جدا مقارنة بأسعارها في البنوك العالمية التي لا تتعدى 3 في المائة.

ومن المنتظر أن ترفع اللجنة مطالبتها إلى الجهات المعنية لمعالجة هذه المشكلة وتسهيل مسألة الاقتراض للمقاولين وذلك لتفادي الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمستثمرين وتعطل مشاريع البنية التحتية خاصة المشاريع التي دشنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أخيرا. وسيتطرق الاجتماع الذي سيعقد في مقر مجلس الغرف السعودية لمناقشة امتناع البنوك عن تمويل المشاريع التي تنفذها شركات المقاولات، الأمر الذي تسبب في أزمة سيولة لدى شركات المقاولات الكبيرة والصغيرة على السواء، مما يهدد بتوقف عديد من المشاريع وعلى ضوء ذلك تحركت اللجنة الوطنية للمقاولات في مجلس الغرف السعودية في جميع الاتجاهات لإيجاد مخرج لأزمة السيولة، والتفاوض مع البنوك الوطنية من أجل الوصول إلى حل يصب في مصلحة الطرفين، لاسيما أن البنوك لم تكتف بالامتناع عن التمويل، بل عمدت إلى رفع العمولة لتصل إلى 12 في المائة.

أمام ذلك، بين عبد الله العمار رئيس اللجنة الوطنية للمقاولات في مجلس الغرف السعودية لـ «الاقتصادية»، أن أحد أهم البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة بحث مشكلة عزوف البنوك عن تمويل المقاولين، مشيرا إلى أنه ستتم مناقشة هذه المشكلة بشكل جاد، لإيجاد حلول مناسبة لها، وبالتالي إنقاذ عديد من شركات المقاولات التي تواجه صعوبات عديدة في الحصول على التمويل اللازم من البنوك، خصوصا أن بعضها وضعت ضوابط صارمة في الآلية المتبعة لقبول تمويل بعض المشاريع الحكومية. وتوقع العمار أن يتم التوصل إلى حلول عاجلة لهذا الموضوع وكانت عديد من لجان المقاولين في الغرف التجارية الصناعية قد تلقت شكاوى تشير إلى تحفظ البنوك عن إصدار ضمانات وقروض تمويل لصغار المستثمرين في مجال المقاولات، مما عرضهم لخسائر كبيرة بسبب تعطل تنفيذ بعض المشاريع.

ويأمل المقاولون أن تجد التحركات التي تقودها لجنة المقاولين تفاعلاً وتفهماً من المسؤولين في البنوك لهذه المشكلة، وإيجاد معالجات وحلول مرضية لمجمل المشكلات التي تواجه قطاع المقاولين، وذلك لتفادي الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمستثمرين وتعطل مشاريع البنية التحتية خصوصا أن المملكة مقبلة على طفرة في مجال الإنشاءات. وطالب المقاولون بحل مشكلاتهم مع البنوك مشيرين إلى أن المشكلات بدأت منذ الأزمة الائتمانية العالمية حيث بدأت البنوك تشدد إجراءاتها بالنسبة لشركات المقاولات وأدى تخوفها من المخاطر الائتمانية بالنسبة لقطاع المقاولات إلى تشديد الإجراءات وفرض شروط جديدة بالنسبة للاعتمادات البنكية والتمويل ورفع نسبة الأرباح إلى مستويات خيالية إذ يرى عدد من المقاولين أن هذا التشديد سيسهم في عرقلة تنفيذ المشاريع وبالتالي التعثر والبطء الذي سيؤدي في النهاية إلى تباطؤ التنمية التي تمر بها المملكة في كل المدن على حد سواء.

ويرى مقاولون عاملون أن البنوك على وجه الخصوص تتشدد مع شركات المقاولات وتتعامل معها حسب نوعية المشروع وحجمه وكانت قبل الأزمة تعطي وتتعاون مع شركات المقاولات بشكل قوي. أما بعد الأزمة العالمية فأصبحت تتشدد وتضع اشتراطات تختلف من بنك لآخر، حسب حالة الطلب وحجم المشروع والجهة الحكومية واسم المقاول. ويعتقد المقاولون أن ظاهرة إحجام البنوك عن تمويل عديد من المشاريع الجديدة وقيامهم برفع الأسعار لتمويل المشاريع القائمة على الرغم من قيام مؤسسة النقد بتخفيض أسعار الفائدة، الأمر الذي يهدد بشلل العمل في سوق المقاولات، حيث إن ذلك يعني عدم تمكين المقاولين من الدخول في المناقصات التي ستطرح في المستقبل، كما سيؤدي

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 24-02-2009 رقم العـدد: 5615 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 69 رقم القصاصة: 3

إلى عدم تمكنهم من الحصول على الدفعات المقدمة التي يشترط للحصول عليها تقديم ضمان بنكي بكامل قيمتها وسيؤدي ذلك إلى تأخير تنفيذ المشاريع القائمة نظراً لصعوبة الحصول على التمويل اللازم لإنهائها. ويطالب المقاولون بالتأكيد على البنوك المحلية باستئناف تمويل المشاريع، خصوصاً أن الاقتصاد السعودي قوي ولا يوجد هناك شح في السيولة في المملكة. ومعلوم أن اللجنة الوطنية خاطبت في وقت سابق مؤسسة النقد وهي تمثل جهة إشرافية على البنوك لكي تحثها على تقديم تسهيلات لشركات المقاولات في سبيل دعم التنمية والبناء والإنشاءات.

وفي السياق ذاته أوضح مصرفي سعودي فضل عدم ذكر اسمه، أن البنك الذي يعمل فيه لم يمتنع عن التمويل ويقوم بدعم المشاريع التي طرحت من قبل الدولة وتعمل على تنفيذها شركات المقاولات السعودية. وأشار إلى أن البنك الذي يعمل فيه دعم عديداً من الشركات والتي تقدمت بطلبات التمويل ولكن وبحسب المصرفي أن التمويل في الوقت الحالي يخضع إلى فحص وتدقيق، خصوصاً في الظروف الحالية للأزمة المالية العالمية ويتحدد التمويل بحسب المشروع والشركة المنفذة. وأوضح أن هناك شركات مقاولات صغيرة تعمل من الباطن تقدم على الحصول على تمويل على مشروع سبق أن حصلت عليه الشركة التي رسا عليها المشروع وتوقع أن تتراجع عديد من البنوك عن القيود التي فرضتها لتقديم التمويل وذلك حتى تتضح الرؤية للاقتصاد عموماً.

وذكرت دراسة اقتصادية أن نمو قطاع المقاولات يعتمد في الأساس على التمويل المصرفي كونه أهم عوامل استمرارية قطاع المقاولات وداعم للمقاولين في الحصول على المشاريع ومن ثم إنجازها، وهنالك عديد من الأنواع في طرق التمويل المصرفي للمقاولين وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك، هذا وقد تعرض عديد من المقاولين في فترات سابقة إلى خسائر وتعثر وتصفية لأنشطتهم نتيجة لعديد من العوامل ويعتبر أهمها التزامات تلك المنشآت نحو البنوك وعجزهم عن السداد. وقد تم التعرض في هذه الدراسة على العلاقة بين الطرفين والمشكلات التمويلية الموجودة حالياً ووضع حلول لها أخذ في الحسبان مصالح الطرفين وهذا يتركز من خلال طرق التمويل المختلفة وأسلوب سدادها، فتم التعرف على طريقة تعامل البنوك التجارية العاملة في المملكة مع قطاع المقاولات وذلك من خلال استبيان تم جمع بياناته من هذه البنوك ويتعرض الاستبيان لطريقة التعامل مع المقاولين وأنواع التمويلات الممنوحة فتم تحديد خمس سياسات سداد مقترحة وتم اختبار تطبيقاتها من خلال برنامج آلي يعتمد سيناريو أسوأ وضع للعلاقة بين المقاولين والبنوك ويطبق النظام طريقة البنوك المعتمدة في احتساب الخدمات وبالتالي بعد تطبيق اختبار السياسات الخمس المقترحة يتم استخراج نتائج الاختبار ومقارنتها ومن ثم تقييمها من خلال نظام التقييم النقطي لمعرفة أفضل سياسة سداد وقد تم التوصل إلى أن التمويل على هيئة جاري مدين (سواء تقليدي أو إسلامي) يعد أفضل طريقة تمويل تمنح للمقاولين وذلك مقارنة بالتمويل على هيئة قروض (سواء تقليدية أو إسلامية). وتعد سياسة سداد التزامات البنك من خلال كل من قيمة تمويل المستخلصات الممنوحة للمقاول ومن خلال قيمة الشيكات الواردة من قبل جهة الإسناد أفضل طريقة للسداد.

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 24-02-2009 رقم العـدد: 5615 رقم الصفحة: 18 مسلسـل: 69 رقم القصاصة: 4